

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية



٢٠١٠

بيان إنجازات سنوي

الفهرس

١. مقدمة

٢. إنجازات ٢٠١٠

١.أ على صعيد الاستراتيجيات والسياسات العامة

١.ب على صعيد القوانين

١.ج على صعيد التشبيك ودمج النوع الاجتماعي في المؤسسات والبرامج

١.د على صعيد تنفيذ أنشطة ومشاريع اجتماعية واقتصادية

٣. توجه العمل المستقبلي

٤. لائحة بأسماء الأعضاء الحاليين للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

تقوم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بمبادرات متعددة لتعزيز أوضاع المرأة في لبنان، ولتأمين فرص متكافئة بينها وبين الرجل، وتوثيقاً للتواصل بين الهيئة وكافة الشركاء والأصدقاء المحليين والإقليميين والدوليين. تشر الهيئة بيان إجازاتها سنوياً منذ العام ٢٠٠٩. يطلق بيان الإجازات ٢٠١٠ من نتائج الخطوات التي تم التخطيط لها في العام السابق، ويلخص الخطوات والمبادرات النوي تنفيذها في المستقبل. للاطلاع على المزيد من المعلومات حول الهيئة ونشاطاتها يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني www.nciw.org.lb

من هي الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية هي هيئة رسمية تأسست عام ١٩٩٨ بموجب القانون رقم ٧٢٠، وترتبط مباشرة برئاسة مجلس الوزراء الذي يعين أعضائها بمرسوم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.



للهيئة الوطنية جمعية عامة، يراوح عدد أعضائها بين ثمانية عشر على الأقل وأربعة وعشرين على الأكثر، وتعتبر السيدات من الوزراء والنواب طوال ولايتهن أعضاء حكيمين في الهيئة، حيث تكون لهن "صفة استشارية".

وللهيئة مكتب تنفيذي يتألف من ثمانية أعضاء لهم "صفة العضوية الفعلية" تنتخبهم الجمعية العامة من بين أعضائها. أما رئاسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية فتتولاها السيدة التي ينتدبها لهذا المنصب رئيس الجمهورية وهي حالياً السيدة الأولى وفاء ميشال سليمان، وهي بدورها تعين أمين سر من أعضاء المكتب التنفيذي، بينما يعين رئيس الحكومة أمين صندوق الهيئة من بين أعضاء المكتب التنفيذي. علماً أن مالية الهيئة تستمد من المساهمة المالية المرصدة لها في موازنة رئاسة مجلس الوزراء.

ومن المساعدات والهيئات التي تتلقاها من الهيئات غير الحكومية، المحلية والأجنبية ومن المنظمات الدولية.

مهام الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

حدد القانون للهيئة ثلاثة أنواع من المهام: استشارية، ارتباطية، وتنفيذية، وقد نص في هذا المجال على أن للهيئة مهاماً استشارية "لدى رئاسة الحكومة وسائر الإدارات والمؤسسات العامة تتناول الشؤون المتصلة بأوضاع المرأة وبكل ما يتعلق بتنفيذ اجراءات وخطط لتعزيز أوضاع المرأة وتأمين فرص متكافئة بينها وبين الرجل". تراوح هذه المهام الاستشارية بين إبداء الرأي والملاحظات واقتراح الخطط المتكاملة على الحكومة من أجل بلوغ الأهداف المنشودة.



أما المهام الارتباطية والتنسيقية فتقوم بها الهيئة مع مختلف الإدارات والمؤسسات العامة ومع مختلف الهيئات الأهلية والمدنية، ومع الهيئات والمنظمات العربية والدولية، وذلك في الشؤون المتصلة بأوضاع المرأة.

المهام التنفيذية التي تتولاها الهيئة تشمل التالي:

- ❑ وضع خطط عمل خاصة بشؤون المرأة، بالتعاون مع من تراه مناسباً من الإدارات والمؤسسات العامة كافة، وكذلك مع الهيئات والقطاعات الأهلية والمدنية المهتمة بتعزيز أوضاع المرأة ومتابعة تنفيذها؛
- ❑ تنفيذ برامج وأنشطة خاصة بالمرأة اللبنانية؛
- ❑ القيام بدراسات وإصدار مطبوعات، وتشجيع ودعم الأبحاث والدراسات ذات الصلة بشؤون المرأة؛
- ❑ تنظيم الحفلات والعارض وورش العمل والندوات والمؤتمرات الإقليمية والدولية الخاصة بشؤون المرأة.



الاجازات ٢٠١٠

يتناول بيان اجازات ٢٠١٠ العناوين الرئيسية التالية:

الأ على صعيد الاستراتيجيات والسياسات العامة

الاب على صعيد القوانين

الاج على صعيد التشبيك ودمج النوع الاجتماعي في المؤسسات والبرامج

الاد على صعيد تنفيذ أنشطة ومشاريع اقتصادية واجتماعية واقتصادية

الأ على صعيد الاستراتيجيات والسياسات العامة

الوضع الحالي

خديت الإستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة في لبنان أجزت الهيئة المسودة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان معتمدة على مقاربة العمل التشاركي حيث تم استشراف آراء العنيين من المجتمع الأهلي والرسمي وبعض المنظمات الدولية العاملة في مجال قضايا المرأة لتحديد الثغرات والأولويات. وتمت من ثم مناقشة المسودة من قبل أعضاء الهيئة العامة ومن قبل أعضاء الهيئة التنفيذية قبل أعضاء المكتب التنفيذي خصيصاً لوضعها في صيغة أولى سوف يتم عرضها للمناقشة مع كافة الجهات المعنية. ويندرج هذا العمل ضمن مشروع "تعزيز وإدماج النوع الاجتماعي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الخطوات اللاحقة

- دعوة الجهات المعنية بقضايا المرأة من مؤسسات مدنية وأهلية ومؤسسات رسمية الى ورشة عمل وطنية لمناقشة واعتماد الإستراتيجية كي تصبح وثيقة وطنية مرجعية لرسم السياسات العامة، وبناء الأنشطة المتعلقة بشؤون المرأة والفتاة في لبنان
- ستسعى الهيئة بالتعاون مع الشركاء من المجتمع الأهلي إلى حمل مجلس الوزراء على تبني الإستراتيجية.
- تنظيم ورش عمل لتطوير خطة عمل وطنية لتنفيذ الاستراتيجية بعد اعتمادها. وستتم دعوة كافة الجهات المعنية الى ورش العمل بحسب الأهداف التي يرغبون في العمل على تحقيقها.

الاب على صعيد القوانين

قامت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بوضع نصوص مشاريع قوانين ترمي إلى تنزله التشريعات من الأحكام المميزة ضد المرأة كما عملت الهيئة على طلب الدعم وكسب التأييد من قبل جهات برلمانية من أجل تقديم هذه القوانين إلى مجلس النواب.

الوضع الحالي

قانون ضريبة الدخل

قامت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بتحضير مشروع قانون يهدف إلى تأمين المساواة بين الوالد والوالدة بالنسبة للتوزيع الضريبي الإضافي عن الأولاد وتوحيد شروط الإفادة من التوزيع.

قانون الدفاع الوطني

تقدمت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بمشروع قانون يهدف إلى تأمين استفادة زوجة أو زوج المتطوع أو المتطوعة في قوى الجيش في حال الزواج ثانية (بعد وفاة الزوج الأول) من المعاش التقاعدي.

قانون رسم الانتقال على حقوق والأموال المنقولة وغير المنقولة

تقدمت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بمشروع قانون يهدف إلى تأمين المساواة بين الوارث والوارثة لجهة الاستفادة الأخيرة أسوة بالوارث من إعفاء إضافي من الرسم عن زوجها وعن كل من أولادها القصار.

دعم مشروع قانون مناهضة العنف الأسري
تقوم الهيئة بتابعة مشروع قانون العنف الأسري الحال من مجلس الوزراء إلى المجلس النيابي. وقد قدمت كتاباً إلى كل من رئيس الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء دعماً للقانون.

الخطوات اللاحقة

- متابعة مشاريع القوانين المقدمة الى مجلس النواب
- سوف تقوم الهيئة بإطلاق حملة وطنية لتنزله القوانين ذات الأثر الاقتصادي من الأحكام المميزة ضد المرأة.
- التركيز على تنزله القوانين في سياق إستراتيجية الوطنية للمرأة اللبنانية.

- تسعى الهيئة إلى تبني مشروع قانون مناهضة العنف الأسري من جانب مجلس النواب.

الخطوات اللاحقة

- التنسيق مع المجلس النسائي اللبناني في تنظيم الحملات الوطنية الداعمة للمرأة في صنع القرار وتنزيه القوانين من الأحكام التمييزية ضد المرأة.
- القيام ببرامج تكمينية مشتركة خاصة في مجال مساهمة النساء في حماية البيئة.
- التعاون مع الجامعة اللبنانية الأميركية في مجال رفع مستوى التوعية بمتطلبات مناهضة للعنف ضد المرأة.
- نشر ورقمته مجلة الزائدة الصادرة عن معهد الدراسات النسائية في الشرق الأوسط على البوابة الإلكترونية للمرأة اللبنانية.
- تأهيل وجّهيز مركز للتدريب في بيروت وقاعات مخصصة لتدريب وتكوين المرأة في كل المحافظات.

الوضع الحالي

- التشبيك مع هيئات في المجتمع المدني والأكاديمي
- في إطار قيامها بالمهام التنسيقية مع هيئات في المجتمع المدني والأكاديمي في كل ما يرمي إلى تعزيز أوضاع المرأة في لبنان، قامت الهيئة خلال العام ٢٠١٠ بإبرام اتفاق تعاون مع المجلس النسائي اللبناني الذي يضم عددا كبيرا من الهيئات النسائية الناشطة في كافة المناطق اللبنانية في مجالات التوعية والتدريب كما في مجال الخدمات المباشرة المتصلة بالمرأة، وقد رعى هذا الاتفاق إلى:
- إنتاج وتبادل المعلومات الخاصة بأوضاع المرأة
- اعداد وتنفيذ أنشطة مشتركة في مجالات نوعية وتكوين المرأة
- تبادل المشورة في رسم الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى تمكين المرأة وتعزيز وضعها في المجتمع.
- تطبيق مذكرة التعاون العقودة مع الجامعة اللبنانية الأميركية
- التوقيع على اتفاق مع "مؤسسة الوليد بن طلال الإنسانية"



الخطوات اللاحقة

- تنظيم دورات تدريبية لصباط الارتكاز الجندي من أجل تكمينهم من خُديد مواقع التمييز ضد المرأة في النصوص وفي الممارسات.
- إشراك صباط الارتكاز الجندي في عملية وضع التقارير الوطنية المتعلقة بالمرأة، وتبوع خلص وضع التقرير الرسمي حول تطبيق لبنان لعاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- تطوير آلية محددة لتأطير تعامل الهيئة مع صباط الارتكاز الجندي في الوزارات والإدارات الرسمية.
- دعوة صباط/ضابطات الارتكاز الجندي للمشاركة في ابداء الرأي ومناقشة واعتماد الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان.

الوضع الحالي

- شبكة صباط/ضابطات الارتكاز الجندي
- بناءً على التعميم الذي أصدرته رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٩، قامت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالتواصل مع كافة الإدارات العامة والوزارات لتعيين صباط ارتكاز جندي من بين موظفيها من أجل تفعيل التعاون بين الهيئة والإدارات الرسمية وبغية السعي إلى تضمين قضايا الجندر في السياسات العامة للإدارات الرسمية، وقد بلغ حتى الآن عدد صباط الارتكاز ٤٠ صابطة.
- أنشأت الهيئة، من بين أعضائها، لجنة خاصة لمناجبة التواصل والتنسيق مع صباط/ضابطات الارتكاز الجندي.
- بدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP وضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية UNDAF عملت الهيئة إلى رصد متطلبات تفعيل التعاون مع الإدارات الرسمية بواسطة صباط الارتكاز الجندي.

الوضع الحالي الخطوات اللاحقة

- التشبيك مع منظمات الأمم المتحدة
- تسعى الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية لتفعيل دورها كهيئة رسمية بما يتعلق بقضايا المرأة من خلال التنسيق والعمل مع الجهات الدولية لاسيما منظمات الأمم المتحدة.
- المشاركة في الدورة التدريبية التي نظمتها الاسكوا حول "أدوات تحليل المؤسسات من منظور النوع الاجتماعي والبناء عليها في تطوير خطط عمل مؤسسية لدمج النوع الاجتماعي؛ وزارة العمل والآليات الوطنية المعنية بالمرأة".
- المشاركة في ورشة عمل حول "إعداد التقارير الوطنية لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة" في إطار التقرير الذي أعدته المستشارة الإقليمية لقضايا النوع الاجتماعي لدى الاسكوا.
- المشاركة في الدورة التدريبية حول "آليات تطوير خطط عمل وطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥" والتي نظمتها الاسكوا بالتعاون مع الـ UNIFEM في عمان.
- المشاركة في الاجتماع التشاوري الإقليمي بشأن دور ووظيفة هيئة الأمم المتحدة للمرأة.



بنان اجازات سدوي ٢٠١٠

الوضع الحالي الخطوات اللاحقة

- مشاركة الهيئة بشخص رئيستها وعدد من الأعضاء في المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية في تونس الذي حمل عنوان "المرأة العربية شريك أساسي في مسار التنمية"
- متابعه التنسيق والتشاور مع منظمة المرأة العربية.



الخطوات اللاحقة

التشبيك مع الوزارات

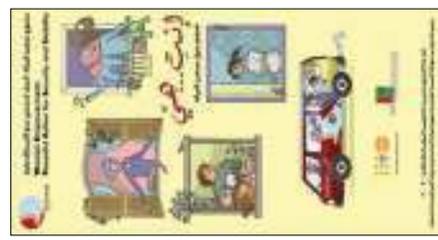
- انطلاقاً من المهمة الاستشارية التي أوّلاها القانون رقم ١٩٩٨/٧٢٠ تقوم الهيئة بالتنسيق مع الوزارات من أجل تعزيز أوضاع المرأة وثأمين فرص متكافئة بينها وبين الرجل وخلال العام ٢٠١٠ نسفت الهيئة بشكل خاص مع وزارتي الخارجية والشؤون الاجتماعية:
- مشاركة الهيئة في إعداد تقريرالراجعة الدورية الشاملة لحالة حقوق الإنسان في لبنان. والتشبيك حوله مع الوزارات والجمعيات الأهلية، والمشاركة في الوفد الرسمي الذي مثل لبنان في مناقشة تقريره في جنيف.
- شاركت الهيئة في اللجنة التسييرية لاتفاق التعاون القائم بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة التنمية الإيطالية حول دعم مشاركة المرأة في صنع القرار كما شاركت في الاجتماعات التشاورية لرسم اليثاق الاجتماعي الذي أطلقته وزارة الشؤون الاجتماعية.

المدة الزمنية	الشركاء	الموضوع
٢٠١١-٢٠١٠	غرفة التجارة والصناعة	اطلاق سلسلة البرامج التدريبية للنساء الراغبات في دخول سياق العمل واللواتي يرغبن التقدم في وظائفهن
٢٠١٠	صندوق الأمم المتحدة للسكان (ضمن مشروع تعزيز النوع الاجتماعي)	عقد خلوة لأعضاء الهيئة الوطنية لشؤون المرأة لبحث الأولويات الاستراتيجية للمرأة في لبنان، وبحث معمق في دور الهيئة والمهام المتوقعة بها



١١. توجه العمل المستقبلي

- تفعيل مذكرات التعاون الموقعه مع الشركاء
- تطوير الصدرات المؤسساتية للهيئة عبر مراجعة الاجراءات الادارية
- تطوير آلية عمل لتطوير المشاريع والأنشطة من قبل لجان الهيئة
- العمل على كسب التأييد لاعتماد الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان على المستوى الوطني، ولتنزيه قوانين تميز ضد المرأة
- تعزيز العمل التشاركي بين الهيئة وشركاءها



المدة الزمنية	الشركاء	الموضوع
اشباط ٢٠١٠	وزارة الشؤون الاجتماعية	تكريم رائدات في مجال حماية البيئة بمناسبة احياء يوم المرأة العربية
٨ آذار ٢٠١٠ واستمرت الندوات الى ايار ٢٠١١	هيئة التجمع المدني	اطلاق الحملة الوطنية لدعم مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية بمناسبة احياء يوم المرأة العالمي، وقد تم تنظيم ندوات حول الموضوع في المحافظات
٢٠١٠-٢٠٠٦	صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA	مشروع تمكين المرأة: العمل السلمي نحو الأمن والاستقرار
٢٠١٠-٢٠٠٩	أمديست AMIDEAST	استحداث بوابة الكترونية خاصة بالمرأة
٢٠١١-٢٠١٠	صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA	مشروع تعزيز وادماج النوع الاجتماعي
٢٠١٠	مشاركة من صندوق الأمم المتحدة للسكان (ضمن مشروع WEPASS)	حملة اعلامية، توعية، وتمكين قدرات لدعم مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية
٢٠١٠-٢٠٠٤	صندوق الأمم المتحدة الانمائي UNIFEM	اطلاق الدليل الى معرفة أحوال المرأة، وهو مرجع لوضع مؤشرات دالة على وضع المرأة ويستخدم لتحديد الخلل والتميز ضد المرأة في مختلف القطاعات



١٧. لأئحة بأسماء الأءضاء الءالين للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

١. اللبنانية الأولى السيدة وفاء سليمان
رئيسة
٢. السيدة رنده بري
نائب رئيسة
٣. السيدة هدى السنيورة
نائب رئيسة
٤. السيدة سيلفيا المرّ
٥. المحامية ميرنا عازار جّار
رئيسة اللجنة القانونية
٦. الدكتورة ليلي نعمة
٧. الدكتورة عزة شرارة بيضون
٨. الدكتورة ليلي عازوري
رئيسة لجنة سيداو، عضو المكتب التنفيذي
٩. السيدة جّوى رمضان
عضو المكتب التنفيذي
١٠. السيدة سوسي بولاديان
أمينة الصندوق، عضو المكتب التنفيذي
١١. المحامية غادة حمدان حديب
عضو المكتب التنفيذي
١٢. السيدة هنا لبيب أبو ظهر
١٣. الدكتورة فاديا كيوان
عضو المكتب التنفيذي
١٤. السيدة عايدة نعمان
رئيسة لجنة الدراسات والتوثيق
١٥. السيدة فائقة تركية
رئيسة لجنة الصحة والبيئة
١٦. السيدة وفاء الضيقة حمزة
عضو المكتب التنفيذي
١٧. المحامي فادي كرم
أمين السر
١٨. السيدة عفيفة السيد
عضو المكتب التنفيذي
١٩. المحامي غسان شيت
٢٠. الدكتورة هند صوفي
رئيسة لجنة الاقتصاد والعمل
٢١. الدكتورة جّوى نصر
٢٢. السيدة حياة إرسلان
رئيسة لجنة العلاقات العامة والإعلام
٢٣. الدكتورة إلهام كلاب البساط
رئيسة لجنة التربية والشباب